الأنباء
الاثنين 9 يونيو 2014

الغانم يستقبل رئيس برلمان ألبانيا

وصل البلاد ظهر أمس رئيس برلمان جمهورية ألبانيا اليرميتا والوفد المرافق له في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام، وكان في استقبال اليرميتا والوفد المرافق له رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس بعثة الشرف المرافق مراقب المجلس العضو سعود نشمي الحريجي، وسفير الكويت لدى ألبانيا نجيب عبدالرحمن البدر، وسفير جمهورية ألبانيا لدى الكويت كويتيم موريناء، وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري، والأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي الشايع وكبار موظفي الأمانة العامة.

ومن المقرر أن يلتقي ميتا برئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ضمن لقاءاته التي سيجيرها، كما سيلتقي مع وزير الصحة الدكتور علي العبيدي والمدير العام للصندوق العام للتنمية الاقتصادية العربية.

كما سيلتقي اليرميتا والوفد المرافق له خلال الزيارة برئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت، وسيحضر اليرميتا والوفد المرافق له جانبا من جلسة مجلس الأمة القادمة.

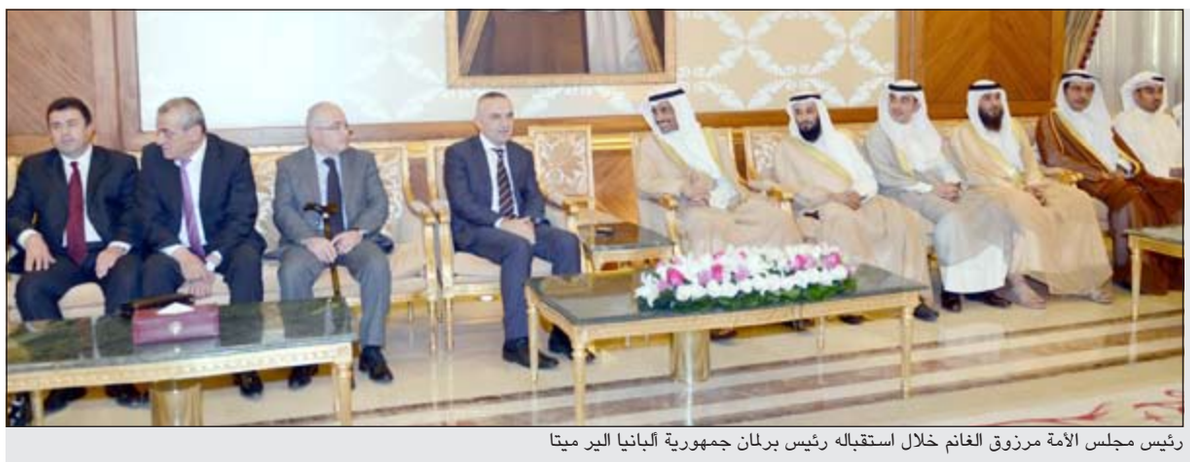
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس برلمان جمهورية ألبانيا اليرميتا

قال إن لجنة حماية المال العام انتهت من التصويت على 5 تقارير منها الاستراحات وعقد "نفط الكويت"

العمر: 90٪ من الديزل يتم تهريبه بقيمة 260 مليون دينار

أعلن رئيس لجنة حماية المال العام النائب جمال العمر أن اللجنة صوتت بأغلبية الحضور على خمسة تقارير تتعلق بالتحقيق في عدد من القضايا المحالة اليها، وأوصت بإحالة المتجاوزين الى النيابة العامة.

وقال العمر ان اللجنة صوتت على تقرير الاستراحات وهو التقرير الذي حول الى اللجنة من مجالس سابقة نتيجة ابطال هذه المجالس وتم التصويت عليه والانتهاء من التحقيق في هذه القضية. وسيرفع الى الأمانة العامة ليعرض على المجلس للتصويت عليه وعلى ما تضمنه من توصيات.

وأضاف العمر أن اللجنة انتهت من تقريرها بشأن عقد شركة نفط الكويت مع شركة شل وهذا الموضوع أخذ جدلا سياسيا كبيرا على الساحة واستغرق من اللجنة عقد عدة اجتماعات وكان هاك تقرير من ديوان المحاسبة بهذا الشأن، وكذلك تقرير من شركة النفط، وتم التصويت عليه وإحالته الى المجلس، مشيرا الى أن التصويت كان بإجماع الحاضرين ولم يكن هناك أي اعتراض.

وتابع العمر أن اللجنة صوتت على التقرير المتعلق بالتحقيق في قضية الديزل، مشيرا الى أن هذا التقرير سيكشف مكامن الخلل وأعداء المال العام.

وبين العمر أن 90٪ من الديزل أصبح يهرب ما قيمته 260 مليون دينار خلال ست سنوات سابقة، لافتا الى أن ديوان المحاسبة أوحى بإلغاء الدعم عن الديزل وإحالة المسؤولين عن هذا الهدر وفقا لقانون حماية المال العام الى النيابة.

وقال العمر: كذلك انتهت اللجنة من التصويت على تقرير التحقيق في جسر الصبية (جابر)، مشيرا الى أن اللجنة أوصت بإحالة التجاوزات في هذا المشروع الى النيابة العامة وفقا لتقارير ديوان المحاسبة.

وأشار العمر الى أن اللجنة أخذت بتوصيات لجنة التحقيق السابقة فيما يتعلق بقضية القرض الروسي وعملت جاهدة لإضافة المستجدات.

وأكد العمر أن التصويت على التقارير الخمسة كان بأغلبية حضور لجنة حماية الأموال العامة، مشيرا الى أن هذه القضايا كانت معروضة على مجالس سابقة، ولكن بسبب الابطالات لم يتسن الانتهاء منها وتحويلها الى الجهات المعنية.

روضان الروضان وجمال العمر وعبدالله التميمي خلال اجتماع اللجنة

متكامل ويشمل عدة جوانب

النصف: قانون الإسكان الجديد سيكون على جلسة أعمال الغد بموافقة أغلبية «الإسكانية»

أكد مقرر اللجنة الاسكانية النائب راكان النصف ان اللجنة وافقت اغلبية اعضائها المجتمعين امس على قانون الإسكان الجديد المقدم من بعض الاعضاء، مبينا ان نحاول ونأمل ان يكون على جدول أعمال جلسة الغد، مستدركا بالقول: ان لم يسعفنا الوقت فبالتأكيد سيكون التصويت على القانون في الجلسة التي تليها.

وقال النصف: القانون متكامل ويمس عدة جوانب وسيرفع في العاشرة والنصف صباح اليوم الاثنين وسيتسنى للرأي العام الاطلاع عليه.

د. احمد مطيع وراكان النصف وفيصل الكندري ود. منصور الظفيري خلال اجتماع اللجنة الاسكانية

الصالح: لن نتنازل عن منح كل مواطن 30 ألف دينار نهاية خدمة

طالب عضو لجنة تنمية الموارد البشرية خليل الصالح «الحكومة بالإسراع بالموافقة على مكافأة نهاية الخدمة خصوصا أنها اعترفت أمس بعدم عدالة المكافأة الممنوحة الآن».

وقال الصالح في مؤتمر صحافي عقده أمس في مجلس الأمة: «لن نقبل التنازل عن القانون الذي قدمناه بواقع منح كل موظف مسجل بالتأمينات الاجتماعية مكافأة نهاية خدمة بمعدل 30 ألف دينار مع ضرورة عدم تحميل المواطن أي اشتراكات، لأن من حصلوا على المكافأة في السنوات السابقة وعددهم 15 جهة لم يدفعوا أي اشتراك.

وذكر الصالح: «ان الأمر لا يتطلب المزيد من الدراسة وأن العجز الإكتواري لا أساس له، لأن هناك 5 آلاف موظف يتقاعدون سنويا، وبحسبة بسيطة أي ان الحكومة ستدفع 150 مليون دينار سنويا وهو مبلغ زهيد، على اعتبار أن تكلفة الدعومات التي تقدمها الحكومة 7 مليارات».

ودعا الصالح «الحكومة إلى توفير صندوق خاص لمكافأة نهاية الخدمة وميزانية تكون من خزينة الدولة، وعموما ان أعلنت الحكومة موافقتها على نهاية الخدمة بواقع 18 مرتبا وأنهت التأمين الصحي للمتقاعدين، ووضعت حدا لمشكلة الإسكان فلن تجد مواطنا يخرج إلى الشارع.

وفي شأن آخر أعلن الصالح عن «تقديم اقتراح بقانون لتوفير شقق سكنية لجميع مستحقي الرعاية السكنية بشكل مؤقت إلى حين حصولهم على الرعاية السكنية الكاملة الأمر الذي سيوفر على الحكومة كلفة بدل الإيجار 220 مليون دينار سنويا».

خليل الصالح

الطريجي يطلب كشفاً بأعمال لجنة المنتج المنفذ وآلية شراء أعمال شهر رمضان

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه: قامت وزارة الاعلام بانتهاج تشكيل لجنة للمنتج المنفذ وذلك لاعتماد اهم البرامج والمسلسلات التي يمكن خلال انتاجها اثراء التلفزيون باعمال مميزة ودعم الفنان الكويتي للحفاظ على هوية الدراما الكويتية والتي تعتبر الثانية بالوطن العربي بعد جمهورية مصر وذلك من خلال نتائجها في المهرجانات العربية، وعليه يرجى تزويدي وافادتي بالآتي:

كشف بجميع الاعمال التي تم انتاجها وشراؤها للسنة المالية 2014/2013 وتاريخ تقديم عروض هذه الشركات للاعمال لتلفزيون الكويت لشرائها، وتقارير الجهات المختصة بشأن الأعمال.

ويرجى تزويدي بمحضر اجتماع لجنة المنتج المنفذ والخاص بشراء عمال شهر رمضان للسن المالية 2015/2014 والتقارير الفنية للجهات المختصة بالتلفزيون عن هذه الاعمال.

وكشف باسعار جميع الاعمال التي تم شراؤها او المشاركة بانتاجها من جمهورية مصر العربية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

وقامت وزارة الاعلام بشراء مسلسل «كيد الحموات» يرجى تزويدي بمبلغ الانتاج وتقرير للجهة الفنية التي اعتمدت المسلسل.

وما سبب المشاركة بانتاج المسلسل «كيد الحموات» وما مبرر كلفته العالية؟

وتم رفض شراء عمل يخص راشد العمل الخيري بالكويت العم المرحوم باذن الله د.عبدالرحمن السميط فما السبب؟

وهل قامت وزارة الاعلام بتوقيع عقد مع شركة للاشراف على برنامج تلفزيوني باسم «ليالي الكويت»؟ يرجى تزويدي بنسخة من العقد؟

وهل تمت استضافة ممثل الشركة على حساب الوزارة وهل تمت استضافة آخرين لهم علاقة بالشركة او البرنامج؟

وهل تمت مخاطبة لجنة المناقصات بأي اعمال متعلقة ببرنامج «ليالي الكويت؟».

ويرجى تزويدي برأي الجهة الطالبة لتنفيذ البرنامج ومدى الجدوى والاضافة منه للشاشة، وهل تم الاعتذار عن تنفيذه من قبل العاملين بالوزارة؟

د.عبدالله الطريجي

الحويلة يستفسر من المدعج عن أسباب قيام وزارة التربية بإبرام بعض العقود

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه:

ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية وزارة التربية المدرجة ضمن نتائج الفحص عن السنة المالية 2013/2012 لأعمال الوزارات تحت بند المخالفة المالية، ارتكاب الوزارات لعدد 16 مخالفة مالية مختلفة في إبرام عدد 16 عقد تقييم، تزيد عن الحد المقرر والمتفق التعاقد عليه وذلك قبل إتمام العرض على ديوان المحاسبة وأخذ الموافقة المسبقة على التعاقد تقيدا بأحكام المادتين (13، 14) من قانون إنشاء الديوان رقم 30 لسنة 1964 وقد تمثلت هذه المخالفة في العقود أرقام:

(م.ع/ 43، 10/ 2008 /2009، م.ع 13/ 16، 19، 10، 19 ب، والعقود م.ع/ 9، 18، 12، 14، 17، 8 ب ت 11 لسنة 2009/ 2010 وجميع هذه المخالفات أدرجت ضمن تقرير الديوان للعام 2012/ 2013.

لذلك يرجى تزويدي وإفادتي بالاتي:

ما الأسباب التي أدت إلى قيام الوزارة بإبرام العقود المشار إليها والمحددة تفصيلا بتقرير الديوان المشار إليه، وقبل استكمال الإجراءات القانونية المستقلة وفقا للمادتين 13، 14 من قانون الديوان المشار إليه؟

من الجهة التي قامت بالتوقيع على هذه العقود؟

ما قيمة هذه العقود مجتمعة وأمر تنفيذها على ميزانية الوزارة؟

من المسؤولون عن إبرام العقود المشار اليها والمخالفة لقانون الديوان؟ وما الإجراءات التي اتخذتها أو تزمع الوزارة اتخاذها لمحاسبة المسؤولين؟

ما الأسباب والمبررات التي أدت بالوزارة إلى عدم الرد على ملاحظات الديوان رغم ما يمثله هذا التصرف من إهدار للمال العام ومحاسبة المتسببين في هذا الإهدار؟

تزويدي بنسخة من العقود المشار اليها، بالإضافة إلى ما قد يتطلبه الرد من مستندات أو أوراق؟

د.محمد الحويلة

قال إنها تمثل تنازلاً عن المال العام وأملاك الدولة

مطيع يدعو النواب إلى عدم الموافقة على تعديلات قانون الـ B.O.T

دعا النائب احمد مطيع زملاءه النواب الى عدم الموافقة على التعديلات التي ادخلتها اللجنة المالية على قانون الـ B.O.T رقم 7 لسنة 2008، محذرا من أنها تمثل تنازلا عن المال العام وأملاك الدولة.

وقال مطيع في تصريحات للصحافيين: ان هناك امورا تحدث يجب الوقوف عندها تخص القانون رقم 7 لسنة 2008 الذي سبق ان صرح وزير المالية السابق بأنه لن يطبق حتى مدى صلاحيته ومدى الاستفادة منه.

وتابع مطيع: واللجنة المالية البرلمانية اجتهدت في إدخال بعض التعديلات على القانون رقم 7 لسنة 2008 وتوجد بعض التعديلات لا يمكن الموافقة عليها وأدعو النواب الى عدم الموافقة على بعض التعديلات، ومنها إلغاء القيمة السوقية لقيمة الأرض، وهذا امر مرفوض، فهذه اموال عامة لا يجوز التنازل عنها فهذا حق الشعب.

وزاد مطيع: وهناك تعديل مد أجل مشاريع الـ B.O.T ففي القانون السابق كانت الى 30 سنة، ثم الى 40 سنة، وفي التعديل الجديد المد الى 50 سنة، ونحن لن نقبل مد أجل مشاريع الـ B.O.T إلى 50 سنة، لأنه يمثل استنفادا لجميع المميزات للمشاريع المطروحة.

واختتم مطيع تصريحه بقوله: لذلك أدعو النواب جميعا إلى عدم الموافقة على التعديلات المقدمة من اللجنة المالية على قانون الـ B.O.T رقم 7 لسنة 2008.

احمد مطيع

استفسر عن آلية مراجعة طلبات الموظفين المتظلمين

الحمدان يسأل وزير التربية عن السيرة الذاتية للعاملين في المكتب الاستشاري لمركز اللغات

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي بالوكالة عبدالمحسن المدعج جاء فيه: نمى إلى علمي وجود الكثير من التجاوزات والمخالفات الإدارية والمالية في مركز اللغات في جامعة الكويت وقد تم إبلاغ المسؤولين في الجامعة عن هذه التجاوزات وقد تم نشر بعض هذه التجاوزات والمخالفات في الصحافة المحلية دون قيام الجامعة بالرد عليها او نفي ما جاء فيها.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: السيرة الذاتية لمساعد مدير مركز اللغات مع بيان مؤهله الدراسي وتاريخ الحصول عليه وتاريخ تعيينه بالمركز وتدرجه الوظيفي منذ الالتحاق بالمركز وآلية اختياره للمناصب الإشرافية والقيادية، مع تزويدي بأسماء اعضاء هيئة التدريس بالمركز المذكور ممن يفوقونه في المؤهل الدراسي.

وقرار تشكيل لجنة اختيار مساعد مدير اللغات الحالي مع تزويدي بأسماء جميع المرشحين لشغل هذا المنصب، مع تزويدي بجميع محاضر اجتماعات اللجنة والمراسلات التي تمت بين رئيس اللجنة ومدير عام الجامعة وكذلك جميع المراسلات التي تمت بين اللجنة والشؤون القانونية بالجامعة.

وآلية مراجعة طلبات الموظفين المتظلمين من تقييمهم السنوي في مركز اللغات والجهات او اللجان المخولة بالإجراءات الخاصة بتعديل التقييم السنوي مع تزويدي بالسند القانوني واللائحي لذلك وعدد التظلمات.

والسيرة الذاتية لجميع العاملين بالمكتب الاستشاري بمركز اللغات وتاريخ بداية عملهم بالمكتب وجميع التعاميم والقرارات الصادرة بهذا الشأن والتعاميم بتشكيل المكتب الاستشاري وعدد أعضائها ومبررات اختيار هؤلاء الاعضاء.

وهل تقدم موظفون لمركز اللغات بجامعة الكويت بتقديم شكاوى شفهية او تحريرية الى ادارة الجامعة وما هي الخطوات او الاجراءات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص ؟.

وجميع القرارات الصادرة بشأن بند المكافآت بمركز اللغات والضوابط التي تحكم صرف هذه المكافآت مع بيان التكلفة المالية المترتبة عليها ومدى حاجة القطاع او المركز إليه.

وما الأسباب الفنية والإدارية التي لم يتم تعيين مدير إداري بمركز اللغات بجامعة الكويت حتى الآن خلفا للمدير الإداري السابق الذي توفي الى رحمة الله منذ اكثر من خمس سنوات؟

وأرجو تزويدي بعدد موظفين مركز اللغات وتقييمهم السنوي منذ تاريخ تعيينهم حتى تاريخه.

حمود الحمدان